أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال الجزائرية

دراسة ميدانية لعينة من المهنيين - خبراء محاسبين، محافظي حسابات والمحاسبين المعتمدين-

The importance of developing a simplified accounting system in accordance with the financial reporting standard for small and medium-sized enterprises for its application in Algeria A field study of a sample of professionals (Chartered Accountant, Statutory Auditorand Certified Accounttant).

عبد اللطيف حليلو*

مخبر تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

جامعة تيارت – الجزائر

Abdellatif.halilou@univ-tiaret.dz

يحي حسين

مخبر تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

جامعة تيارت – الجزائر

HACINEYAHIA1967@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 11/05/2022 تاريخ القبول للنشر: 2022/09/06 تاريخ النشر: 2022/10/13

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى مدى أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال الجزائرية، بالإضافة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات عند استخدام النظام المحاسبي المالي،حيث قمنا بتوزيع الاستبيان على عينة متكونة من الأطراف الممارسة لمهنة المحاسبة في الجزائر، أين بلغ عدد أفراد هذه العينة 42 مفردة.

وبعد قيامنا بالتحليلات الإحصائية اللازمة توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية بالغة من خلال إعطاء الشفافية والجودة للقوائم المالية وأن اعتماد أكثر ملائمة من النظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النظام المحاسبي المالي.

تصنيف JEL: M40، M41.

Abstract:

This study aims to extend the importance of applying the IFRS for SMEs standard in the Algerian business environment, in addition to identifying the most important obstacles that these institutions face when using the financial accounting system, where we distributed a questionnaire to the study sample.

After analyzing the results, it was concluded that the application of the financial reporting standard for small and medium enterprises is of great importance by giving transparency and quality to the financial statements and that the adoption of the financial accounting system is more appropriate.

Keywords: Financial Reporting Standard, small and medium Foundation, Financial accounting system.

Jel Classification Codes: M40 ،M41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لكثير من الاقتصاديات في العالم نظرا لدورها الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في التشغيل والتقليل من البطالة، خلق القيمة المضافة، دعم الصادرات بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما جعل لها مكانة خاصة حتى في الدول المتقدمة من خلال برامج التأهيل والدعم ومراكز البحوث التي أنشئت من أجل النهوض بها.

الجزائر كغيرها من الدول باتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل بنية اقتصادية لا يستهان بها وازدادت عدد هذه المؤسسات في الآونة الأخيرة بعد خصخصة العيد من مؤسسات الدولة ما فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وان هذه التغيرات في بيئة الأعمال اقتضت تغيرات في المجال المحاسبي يكون بمستوى تلك التطورات الحاصلة، والتي تجسدت في التوجه نحو عولمة المحاسبة باعتبارها لغة الأعمال، من خلال إصدار مجموعة موحدة من المعايير تنظم الممارسة المحاسبية.

ولقد قامت الجزائر بإصدار نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية بشكلها الكامل نظرا للضغوطات الدولية المتزايدة حول إرساء نظام محاسبي مالي يوحد قراءة الوضعية المالية للمؤسسات عالميا، كما عممت الجزائر تطبيقه في كافة المؤسسات دون مراعاة معيار الحجم، الأمر الذي شكل عائقا أثناء تطبيقه بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1. الإشكالية الرئيسية: على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال الجزائرية؟.

2.1.الأسئلة الفرعية: يمكن تبسيط الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل متطلبات القياس والإفصاح التي جاء بها معيار IFRS for SMEs أكثر ملاءمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالنظام المحاسبي المالي؟.
- هل يساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة القوائم المالية؟.
- هل هناك صعوبات عند تطبيق النظام المحاسبي الماليSCFفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

3.1.فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية قمنا باقتراح الفرضيات التالية:

- آليات القياس والافصاح التي جاء بها معيار IFRS for SMEs أكثر ملاءمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالنظام المحاسبي المالي؛
- يساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة القوائم المالية؛
- يوجد هناك معوقات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية في الجزائر وهذا بتبنيها لفكرة المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الذي يعد خطوة مهمة نحو الإصلاح المحاسبي في الجزائر ومساهمته في اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يستهان بها في الحد من مشكلة البطالة والفقر.

5.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وتتمثل فيما يلي:

- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى إبراز صعوبات تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- إبراز معيار الإبلاغ الدولي المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأواسط المهنية لتعريفه أكثر ومعرفة متطلباته وأهميته عند تطبيقه في البيئة الجزائرية؛
- التعرف على المعيار المحاسبي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في زيادة شفافية القوائم المالية.

6.1. منهجية الدراسة: سيتم الاعتماد في دراستنا على منهج متنوع، وهذا لما يشترطه الموضوع، حيث سنستعمل المنهج الوصفي الذي يعتمد على التحليل لوصف وتحليل البيانات المرتبطة بهدف الدراسة وذلك بالاعتماد على المراجع والدوريات لتغطية الجانب النظري للبحث، والمنهج المسحي في الجانب التطبيقي من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين.

7.1. الدراسات السابقة:

- **دراسة** (شرشافة، 2012)هدفت الدراسة إلى التعرف على خصوصيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية بالإضافة إلى معرفة مدى ملائمة متطلبات معيار الإبلاغ المالي الخاص بهذه المنشآت وكذا المعوقات التي تعرقل تطبيقه استخلصت الدراسة إلى أن اعتماد متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى تحسين الأداء المحاسبي للمنشأة بما يمكنها من الوصول إلى مصادر تمويل محلية وأجنبية لكن مع وجود بعض المعوقات التي يمكن أن تحد من التطبيق الفعال لهذا المعيار مما يتطلب معالجتها بهدف تقوية هذه المؤسسات واستمراريتها.
- **دراسة** (سعيداني، 2014)هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام كما تعالج أهمية استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تفعيل النظام المعلوماتي المحاسبي كما تطرقت إلى إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي مع معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالاستبيان تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام، وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.
- **دراسة** (مرحوم، 2017) هدفت الدراسة إلى استعراض النظام المحاسبي المالي بإبراز الظروف التي جاء بها هذا النظام، طبيعته وإطاره التشريعي والتنظيمي وإطاره التصوري، وكذلك مقارنة النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية مع والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للكيانات الصغيرة ومتوسطة الحجم، محاولة تقييم النظام المحاسبي المالي واستخراج مميزاته ونقائصه ومواطن القصور فيه واستشراف سبل وآليات تكييف وتحديث النظام المحاسبي المالي بصفة مستمرة ودائمة استنتجت الدراسة أن النظام المحاسبي لا يواكب المعايير الكاملة التي عرفت تطورات كبيرة منذ سنة 2004 إلى يومنا هذا في حين بقي النظام المحاسبي جامدا، وكذلك استخلصت أن الاعتماد على النظام المحاسبي المستوحى من المعايير الكاملة لا يتلاءم مع البيئة المحاسبية الجزائرية وإنما يتلاءم مع المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم مع الحرص بتحديثه باستمرار.

8.1. الفجوة البحثية: يتضح لنا من خلال هذه الدراسات التي تم عرضها أنها قامت بالتركيز على النظام المحاسبي المالي (SCF) وإسقاطه على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أجل معرفة مدى ملاءمته أو الصعوبات التي قد تواجهها هذه المؤسسات عند تطبيقها لهذا النظام، وعليه اتضحت لنا فجوة بحثية هامة والتي سنبني عليها هذه الدراسة وهو التركيز على معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من النظام المحاسبي المالي ومعرفة مدى أهمية متطلبات القياس والإفصاح التي جاء بها هذا المعيار.

2. الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر:

سنتطرق في هذه الجزئية إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومميزاتها.

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لبعض الدول المتقدمة والنامية:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة باختلاف الدول فقد أخذ عدة تعريفات وسوف نقتصر على تعريفين هما:

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** (ياسر وبراشن، 2018، ص 218). حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي ينظم إدارة هذه المؤسسات فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمدت على معيار عدد العمال لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:
  - مؤسسة صغرى من 1الى9 عمال؛
  - مؤسسة صغيرة من 10 الى 199 عامل؛
  - مؤسسة متوسطة من 200 الى 499 عامل؛
  - مؤسسة كبيرة أكثر من 500 عامل.
- **تعريف المشرع الجزائري:** تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري: تعرف المادة 5 من القانون رقم 17/02 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، أنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:
  - تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخص؛
  - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري؛
  - تستوفي معيار الاستقلالية.(قانون رقم 17/02، 2017، صفحة 5).

بحكم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية نشطة وفي بيئة أعمال ذات دورة اقتصادية ديناميكية، ومقارنة بدول العالم الثالث وبالتحديد في الجزائر فإن المؤسسات الكبيرة فيها تدخل ضمن المؤسسات المتوسطة في الولايات المتحدة.

2.2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أحصت بعض الدراسات أكثر من 50 تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة، وذلك لاختلاف معايير التصنيف من بلد لآخر، فالبعض يعتمد على معايير كمية في تصنيفها بالاعتماد على مؤشر العمالة ومؤشر رأس المال، وغيرها يعتمد على معايير وصفية من خلال الاعتماد على عدة مؤشرات من بينها الملكية، واستقلال الإدارة، حجم المؤسسة في السوق ..الخ ولكن حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية أن المعايير سابقة الذكر ليست الوحيدة المستخدمة لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه حدد معيار آخر يجب اعتماده لتصنيف المؤسسات الكبيرة عن غيرها، وهو المسؤولية

المحاسبية اتجاه الجمهور كأساس للتصنيف وعليه فتعتبر كل مؤسسة لديها مسؤولية اتجاه الجمهور مؤسسة كبيرة، وتطبق المعايير المحاسبية الدولية IFRS Full في إعداد قوائمها المالية، والمؤسسات التي ليست لديها مسؤولية محاسبية اتجاه الجمهور تعتبر مؤسسات صغيرة أو متوسطة وعليه تطبق معيار الابلاغ المالي الدولي الخاص IFRS for SMEs(عطية و مرهون، 2018، صفحة 81)

3.2.خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص والمميزات ونختصرها فيما يلي:

- تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق مهملة من قبل القطاع العام، كما أن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر محلي أو وطني ونادرا ما يكون دولي.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قليلة الابتكار وتقنيات النمو (التخلي، الاندماج، التجمع...) غير متحكم فيها وغير مستخدمة.
- هشاشة موارد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود لمحدودية هذه الأخيرة، وإن وجدت فهي غير مستغلة لعدم وجود بنية ملائمة للأعمال، كما أن جزء من أنشطة المؤسسة تنشط في إطار غير رسمي التمويل، الإنتاج، التسويق، الوظيفة التجارية، التموين).
- تكون هذه المؤسسات غالبا في شكل مؤسسات عائلية، ونادرا ما تقوم بفتح رأسمالها للأجانب.
- النشاط الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيف، فهذه الأخيرة لا تعرف تصنيف سوقها، فهي لبست متخصصة من أجل النشاط على مستوى السوق المتخصص niche، وهذا ما يؤدي إلى فقدانها أسواقها الصالح المؤسسات المنافسة.(جودي، 2017، الصفحات 14-15)

إن خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية تختلف عنها في البيئات الأخرى بحيث تتميز بأن ملكيتها تكون بين أفراد العائلة أو الأقارب وبذلك يكون رأس مالها محدود بعدم فتح أسهم أو حصص للأجانب وهذه الخاصية تجعل هذا النوع من المؤسسات لا يرتقي إلى تقنيات النمو، وهذا ما يجعل اكتساحه الأسواق جديدة ضعيف.

4.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاعدة أساسية ذات تأثير هام على تطور الاقتصاد الجزائري الشيء الذي جعلها تحتل الأولوية في برامج التنمية الاقتصادية باعتبار مصدر الابتكار وتنمية روح المبادرة، فضلا عن أنها المعبر الحقيقي لتحقيق التنمية في ظل شدة المنافسة الدولية، وهي تمثل مصدرا أساسيا من الوظائف، وخلق روح المبادرة والابتكار وبالتالي حاسما لتعزيز القدرة التنافسية والعمالة حيث يمثل تعداد هذه المؤسسات 95% من إجمالي المؤسسات وتساهم نسبة 17.08 % من إجمالي مناصب العمل في الجزائر، لهذا يمثل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الجزائر من اجل النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والترابط الاقتصادي وحتى الاجتماعي منذ عقد من الزمن بات التطورات الايجابية لهذا القطاع تظهر نتيجة تكاثف جهود الدولة الرامية لدعمه، أهمها إنشاء المؤسسات الداعمة مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وغيرها(عزاوي و مهاوة، 2012، الصفحات 98-97).

3.عرض الجوانب النظرية للنظام المحاسبي المالي وكذا معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs:

1.3. النظام المحاسبي المالي SCF:

سنعرض عليكم تعريف النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه والمعوقات التي تحول عند تطبيقه.

- **تعريف النظام المحاسبي المالي:** عرفته المادة 3 من القانون رقم 07_11 بأنه: "نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي) ونجاعته ووضعية خزينته في غاية السنة المالية"(القانون رقم 07/11، 2007، صفحة 3).
- **مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:** "يخضع للترتيبات التي جاء كما النظام المحاسبي الجديد كل شخص طبيعي ومعنوي يخضع للقانون التجاري والمتمثلين في المؤسسات العمومية وشبه العمومية أو الاقتصاد المختلط وكذلك التعاونيات والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات سوقية أو لا، أما مستعملو المعلومة المالية حسب المشروع فتشمل المسيرين، أعضاء الإدارة والهياكل الداخلية للمؤسسة أصحاب رؤوس الأموال من مساهمين وبنوك، الإدارة الضريبية والإحصاء، موردين، زبائن، العمال التأمين والجمهور.

  وتلزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية:

  - المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
  - التعاونيات؛
  - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
  - كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
  - كما يمكن كذلك للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة"(كتوش، 2009، صفحة 292).
- **صعوبات تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:(سعيداني، 2014، ص47-50):** النظام المحاسبي المالي له مجموعة من الصعوبات منها ما هو متعلق بالاقتصاد الوطني ومنها ما هو متعلق بالبيئة المحاسبية:

❖ **الصعوبات المتعلقة بطبيعة الاقتصاد الوطني:**

- اقتصاد مبني على المحروقات وموجه للخارج؛
- غياب المنافسة الفعلية وتنامي نشاط السوق الموازية؛
- غياب أسواق متخصصة تستعمل أسواقها كمرجعية للتقييم؛
- غياب نظام معلوماتي لاقتصاد وطني؛
- غياب السوق المالية أو البورصة.

❖ **الصعوبات المتعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

- صعوبة التخلي على النظام القديم الذي تأصل وتحذر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لمدة جيل كامل أي 35 سنة منذ 1975؛
- اعتماد هذا النظام الجديد في المراكز التدريبية لحد الآن مازال ضعيفا مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هذا النظام؛
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية؛
- غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجبائية؛
- نقص البحوث والدراسات الاقتصادية حول نظام المحاسبة المالية.

2.3. عرض معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs:

لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الأهداف والأهميات أهمها:

❖ **هدف وأهمية المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

- **هدف المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يهدف هذا المشروع وضع معايير مصممة خصيصا لتلبية احتياجات المؤسسات التي لا تخضع للمساءلة العامة من التقارير المالية كما هدف لنشر البيانات المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين، ويستند هذا المعيار من معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة مع إجراء بعض التعديلات المناسبة بناء على احتياجات مستخدمي البيانات المالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارات التكاليف والمنافع(عوادي، 2017، صفحة 8).
- **أهمية المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن المتتبع لأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة والمعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يلاحظ بأن هذه المعايير ستساهم في زيادة جودة المحاسبة من خلال حوكمة الشفافية وتحسين المقارنة، تزداد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في كثير من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تشكل فيها تلك المشاريع حوالي 97 % من 16 إجمالي المشاريع فيها وتساهم في خلق 34 % من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي وتساهم في خلق 58 % من إجمالي فرص العمل المتاحة فيها، وفي كندا تساهم في توفير 33% من فرص العمل وفي اليابان55% وفي إندونيسيا 88% (صفوان، 2017، ص 12) .

4.الدراسة التطبيقية:

نستعرض عليكم من خلال الجانب التطبيقي للدراسة مجتمع وعينة الدراسة وذلك للوصول إلى نتائج موضوعية وكذا تحقيق الأهداف المسطرة.

1.4. مجتمع الدراسة: يمكن حصر مجتمع الدراسة في المهنيين من محاسبين معتمدين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين وكذلك العاملين في مجال المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2.4. عينة الدراسة: تم توزيع 60 استمارة استبيان على عينة عشوائية من محاسبين ومحافظي حسابات وخبراء وكذا عمال قسم المالية والمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول التالي يبين عدد الاستمارات الموزعة والمستبعدة:

الجدول رقم 01: تصنيف الاستمارات الموزعة

الاستبانة	التوزيع التكراري	النسبة المئوية
عدد الاستبانات الموزعة	60	100%
عدد الاستبانات المسترجعة	48	80%
عدد الاستبانات المستبعدة	6	10%
عدد الاستبانات القابلة للتحليل	42	70%

المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من هذا الجدول أن عدد الاستمارات الموزعة 60 منها 48 استمارة غير مسترجعة أي بنسبة 80% من عدد الاستمارات بحيث بلغ عدد الاستمارات الغير صالحة 6 استمارات أي بنسبة 10% من إجمالي الاستمارات وذلك بسبب نقص في الإجابة عن العبارات وكذا لعدم إعطاء الاهتمام اللازم في الإجابة، حيث أصبح عدد الاستمارات القابلة للتحليل 42 استمارة بنسبة 70% من إجمالي الاستمارات.

3.4. مصادر جمع البيانات: بهدف إتمام الدراسة التطبيقية تم الاستعانة بالاستبيان للإجابة على التساؤلات المطروحة بحيث تم تطوير الاستبيان بالرجوع إلى الجنب النظري ولجمع البيانات تم استخدام مصدرين هما:

- **المصادر الأولية:** لإتمام الدراسة التطبيقية تم اللجوء إلى البيانات الأولية من خلال إعداد إستبانة كأداة رئيسية للدراسة بحيث تضمنت مجموعة من العبارات التي تعتبر مرآة عاكسة لأهداف الدراسة وأسئلتها.
- **المصادر الثانوية:** في الجانب النظري للدراسة تم الاستعانة بمجموعة من المصادر الثانوية المتمثلة في مراجع عربية وأجنبية مرتبطة بالموضوع محل الدراسة، من ضمن هذه المراجع كتب ومقالات وأبحاث علمية وكذلك مواقع الانترنيت، وهذا بهدف الوصول إلى كتابة دراسة ذات أسس علمية صحيحة.

وتم استخدام مقياس لكارت الخماسي لمعرفة آراء أفراد العينة في الإجابة على الأسئلة للوصول إلى حل موضوعي لإشكالية الدراسة، حيث تم تقسيم الاستبانة إلى محورين رئيسين وهما كتالي:

- **القسم الأول:** الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة؛
- **القسم الثاني:** عبارات خاصة بالاستبيان.

الجدول رقم 02: خاص بمحاور الاستبيان

الرقم	المحور	عدد الأسئلة
1	آليات القياس والافصاح التي جاء بها المعيار IFRS for SMEs	5
2	تطبيق معيارIFRS for SMEs وجودة القوائم المالية	7
3	معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	6

المصدر:من إعداد الباحثين.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تم تقسيم القسم الثاني إلى ثلاث محاور أحدها خاص بمعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الذي يقوم بالإجابة على الفرضية الأولى للدراسة، أما المحور الثاني يتعلق بآليات القياس والإفصاح التي جاء بها المعيار IFRS for SMEs الذي هو موضوع الفرضية الثانية، وفي المحور الثالث يتعلق بتطبيق معيار IFRS for SMEs وجودة القوائم المالية الذي يقوم بالإجابة على الفرضية الثالثة.

4.4. الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة: بعدما تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب المساعدة في تحليل المتغيرات والإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات وهي:

- **النسب المئوية والتكرارات:** تستخدم هذه المقاييس لتبسيط البيانات الخاصة بأفراد العينة؛
- **المتوسط الحسابي:** يستخدم هذا المقياس لترتيب العبارات حسب الأهمية النسبية بالنسبة لأفراد العينة؛
- **الانحراف المعياري:** يعبر هذا المقياس درجة التشتت بالنسبة للمتوسط الحسابي؛
- **معامل ألفا كرونباخ:** يستخدم هذا المقياس لاختبار مدى ثبات وصدق الاستبانة؛
- **اختبار العينة الواحدة:** يختبر هذا الاختبار الفرق بين متوسط العينة والقيمة المفترضة، وكذلك يسمح بتحديد مستوى الثقة للاختلاف.

5.4. اختبار ثبات عينة الدراسة باستخدام ألفا كرونباخ:

الجدول رقم 03: خاص بثبات عينة الدراسة باستخدام ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول	5	0.811
المحور الثاني	7	0.82
المحور الثالث	6	0.912
اجمالي المحاور	18	0.95

المصدر: من إعداد الباحثان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المحور الأول أخذ معامل الثبات ما نسبته (0.858)، والمحور الثاني بنسبة (0.84) بحيث أن مجموع المحاور مجتمعة كانت نسبته (0.928) وهذا وإن دل فيدل على أن أفراد العينة كانت إجاباتهم ثابتة تجاه نحو واحد ومنه فإن إجاباتهم صالحة في أن يستدل بها في الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

6.4. عرض النتائج ومناقشتها:

❖ **عرض الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:**

الجدول رقم 04: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

	الخصائص الديمغرافية	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	تقني سامي	10	23.8
	ليسانس	9	21.4
	ماستر	18	42.9
	دكتوراه	5	11.9
	المجموع	42	**100**
الوظيفة	محاسب معتمد	20	47.6
	محافظ حسابات	9	21.4
	خبير محاسبي	5	11.9
	إطار محاسبة	8	19
	المجموع	42	**100**
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	23	54.8
	من 5 إلى 10 سنوات	15	35.7
	أكثر من 10 سنوات	4	9.5
	المجموع	42	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على spss.

- **الوظيفة:** من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب الوظيفة الحالية لأفراد عينة الدراسة، حيث كانت النسبة الكبيرة للمحاسب المعتمد بنسبة 47.6% أي20 فرد، في حين كانت نسبة محافظي الحسابات 21.4% أي 9، أما بالنسبة للإطارات في مجال المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 19 % أي 8 أفراد، وأخيرا الخبراء المحاسبين بنسبة 11.9% أي 5 أفراد.
- **الخبرة المهنية:** وفقا للجدول السابق، نلاحظ أن الفئة الغالبة في فئة أقلمن 10سنوات بنسبة 54.8% أي 23 فرد، لتأتي بعد ذلك فئة من 10 إلى 20 سنة بنسبة 35.7% أي 15 فرد، في النهاية فئة أكثر من 20 سنة ممثل في 4 أفراد بنسبة 9.5%
- **المؤهل العلمي:** من خلال الجدول يتبين لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث كانت الأغلبية لحاملي شهادة الماستر بنسبة 42.9% أي 18 فرد، أما المتحصلين على شهادة تقني سامي كانت 325نسبتهم 23.8% أي 10أفراد، أما المتحصلين على شهادة ليسانس نسبتهم 21.4% أي 9 أفراد في حين كانت نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه 11.9% وعددهم 5 أفراد.

❖ **عرض أراء عينة الدراسة حول آليات القياس والإفصاح التي جاء بها المعيار IFRS for SMEs**

الجدول رقم 05: أراء عينة الدراسة حول آليات القياس والإفصاح التي جاء بها المعيار IFRS for SMEs

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	اتجاه الرأي
1	لا يتم تقييم الممتلكات غير الملموسة سنويا بل عندما تتوفر شروط الغير في قيمة الأصل عن السنة السابقة	2.52	0.94	غير موافق
2	مصاريف البحث والتطوير تعتبر كمصروف في قائمة الدخل	3.97	1.29	موافق
3	يتم الاعتراف بتكلفة الاقتراض كمصروف في قائمة الدخل مهما كانت	3.52	1.06	موافق
4	تظهر الأصول البيولوجية بالتكلفة ويتم استهلاكها على عمرها الإنتاجي وتخضع لإنخفاض القيمة	3.38	0.98	محايد
5	عدم إلزام كل من المؤسسة الأم والتابعة بإعداد قوائم مالية منفصلة	3.30	1.37	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

❖ **تحليل آراء أفراد العينة للمحور الثاني:**

من خلال الجدول أعلاه والمتكون من 5 فقرات بحيث صبت أراء عينة الدراسة في درجة الموافقة على المواضيع والتسهيلات التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث كانت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات محصورة بين (2.52) و (3.97) وبإنحرافات معيارية محصورة بين (0.94) و (1.29) وهذا يعبر عن عدم وجود تشتت كبير لإجابات أفراد العينة، لاقت الفقرة الثانية أكثر نسبة قبول عند أفراد العينة بمتوسط حسابي 3.97 وانحراف معياري 1.29.

- **التفسير:** نفسر نتائج أفراد العينة بخصوص هذا المحور أن التغيرات التي جاء بها هذا المعيار لاقت قبول خاصة عند المحاسبين المعتمدين بحيث أن هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى متطلبات كبيرة مثلما كان الحال بالنسبة للنظام المحاسبي المالي لعدم تعرضها للمساءلة العامة وبتالي يرى أفراد العينة أن هذه التغيرات لا تنقص من شفافية القوائم المالية.

❖ **عرض آراء العينة حول تطبيق معيار IFRS for SMEs وجودة القوائم المالية.**

الجدول رقم 06: آراء العينة حول تطبيق معيار IFRS for SMEs وجودة القوائم المالية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	اتجاه الرأي
1	تطبيق المعيار الدولي IFRS for SMEs في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على توجيه الاستثمار نحو هذه المؤسسات وبتالي زيادة معدل العمالة	3.38	0.98	محايد
2	يلبي معيار التقرير المالي للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم حاجات المستخدمين حيث يأخذ في الاعتبار المنفعة مقابل التكلفة	3.30	1.37	محايد
3	يساهم معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتخفيض متطلبات القياس والافصاح مما يجعل تطبيقه سهل مقارنة بالنظام المحاسبي المالي	3.57	1.27	موافق
4	باستخدام هذا المعيار تصبح المعلومات المحاسبية أكثر شفافية وبالتالي يتم التصريح بالدخل الحقيقي لهذه المؤسسات	3.40	0.98	موافق
5	تطبيق معيار IFRS for SMEs يساعد على حل المشكلات الضريبية من خلال تعزيز الثقة بين أصحاب المؤسسات والفاحص الضريبي	3.45	1.04	موافق
6	تطبيق معيار IFRS for SMEs له تأثير إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.66	1.33	موافق

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

❖ **تحليل آراء أفراد العينة للمحور الثالث:**

نلاحظ من الجدول أعلاه المتكون من 6 فقرات والذي يستهدف أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كانت المتوسطات الحسابية محصورة بين(3.30) و(3.66) التي تقع أغلبيتها في درجة الموافقة وانحرافات معيارية محصورة بين (0.98) و (1.37) بحيث تعبر هذه القيم بعدم وجود تشتت كبيرة بين آراء أفراد العينة، وكانت الفقرة السادسة هي الأكثر موافقة من قبل أفراد العينة بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (1.33).

■ **التفسير:** نفسر نتائج أفراد العينة لهذا المحور أنهم يرون أن تطبيق هذا المعيار له أربعة مستفيدين في نظرهم الدولة والمستخدمين للقوائم المالية والملاك والمحاسبين بحيث تستفيد الدولة من رفع الاستثمار وبتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبتالي زيادة الجباية لهذه المؤسسات، ويستفيد المستخدمين وخاصة المستثمرين بسهولة مقارنة القوائم المالية هذه المؤسسات مع مؤسسات أجنبية والملاك بتخفيض تكلفة إعداد ميزانياتها مقارنة بالنظام المحاسبي المالي والمحاسب تكون متطلبات الإفصاح والقياس أقل من النظام المحاسبي المالي بحيث ينقص الضغط في العمل على أصحاب المهنة.

❖ **عرض آراء عينة الدراسة بخصوص معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.**

الجدول رقم07: عرض آراء عينة الدراسة بخصوص معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	اتجاه الرأي
1	هل استخدام النظام المحاسبي المالي مكلف ولا يصلح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4.45	0.67	موافق بشدة
2	استخدام هذا النظام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يزيد من استغلال الثغرات للتهرب الضريبي	3.61	1.34	موافق
3	تصنيف المؤسسات في البيئة الجزائرية غير واضح وبالتالي المهنيين يجدون صعوبة في حصر المؤسسات التي يطبق عليهاSCF	3.36	1.19	محايد
4	النظام المحاسبي المالي لا يواكب التغيرات المحاسبية الدولية وبالتالي يفقد الصدق والشفافية في القوائم المالية	3.57	1.34	موافق
5	النظام المحاسبي المالي موجه خصيصا للمؤسسات المشاركة في البورصة	2.52	0.94	غير موافق
6	غياب مراكز التدريب يخلق صعوبة عند تطبيق النظام المحاسبي المالي	3.97	1.29	موافق
7	اختلاف احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم عن المؤسسات الكبرى	3.52	1.06	موافق

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

❖ **تحليل آراء أفراد العينة للمحور الأول:**

من خلال الجدول أعلاه والمتكون من 7 فقرات فقد تراوحت متوسطاته الحسابية بين (2.52) و(4.45) والتي كانت أغلبيتها متجهة نحو الموافقة التي قابلت الأهمية النسبية المرتفعة وبإنحرافات معيارية تراوحت بين (0.67) و(1.34) وهذا يعبر عن عدم وجود تشتت كبير لإجابات أفراد العينة، واحتلت الفقرة الأولى التي ومتوسطها 4.45 وانحرافها 0.67 كأكثر صعوبة تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

- **التفسير:** نفسر نتائج هذا المحور والذي لاقى من أفراد العينة على قبول الفرضية الثالثة أي وجود معيقات في تطبيق النظام المحاسبي المالي في هذه المؤسسات لان النظام المحاسبي المالي يفوق احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يرى أفراد العينة أن النظام المحاسبي المالي موجه خصوصا للمؤسسات الكبيرة وكذلك استخدامه بالنسبة لهذه المؤسسات مكلف وتعد تكلفته تفوق منفعته.

7.4. اختبار الفرضيات:

❖ **الفرضية الأولى:** آليات القياس والإفصاح التي جاء بها معيار IFRS for SMEs أكثر ملاءمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالنظام المحاسبي المالي، لإجراء اختبار T-Test عند مستوى دلالة 0.05 ولدراسة دلالة الفروق بين القيمة المعيارية ومتوسطها الحسابي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية:** آليات القياس والإفصاح التي جاء بها معيار IFRS for SMEs ليست أكثر ملاءمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالنظام المحاسبي المالي.

- **الفرضية البديلة:** آليات القياس والإفصاح التي جاء بها معيار IFRS for SMEs أكثر ملاءمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالنظام المحاسبي المالي، حيث كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: اختبار T-Test One Sample آليات القياس والافصاح التي جاء بها معيار IFRS for SMEs أكثر ملاءمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالنظام المحاسبي المالي.

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
T2	3.084	41	.004	.46429	.1602	.7683

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS .

بما يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك فرق موجب بين قيمة المتوسط الافتراضي (3) وقيمة المتوسط الحسابي للمحور الأول (3.46) حيث بلغ الفرق (0.46) وهذا يدل على أن الفرق مبرر، كذلك T المحسوبة أكبر من T المجدولة والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي آليات القياس والافصاح التي جاء بها معيار IFRS for SMEs أكثر ملاءمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالنظام المحاسبي المالي.

❖ **الفرضية الثانية:** يساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة القوائم المالية، لإجراء اختبار T-Test عند مستوى دلالة 0.05 ولدراسة دلالة الفروق بين القيمة المعيارية ومتوسطها الحسابي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية:** لا يساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة القوائم المالية.
- **الفرضية البديلة:** يساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة القوائم المالية، حيث كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: اختبار T-Test One Sample يساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة القوائم المالية.

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
T3	2.573	41	.014	.34286	.0737	.6120

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بما يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك فرق موجب بين قيمة المتوسط الافتراضي (3) وقيمة المتوسط الحسابي للمحور الأول (3.34) حيث بلغ الفرق (0.34) وهذا يدل على أن الفرق مبرر، كذلك T المحسوبة أكبر من T المجدولة والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي يساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة القوائم المالية.

❖ **الفرضية الثالثة:** يوجد هناك معوقات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لإجراء اختبار T-Test عند مستوى دلالة 0.05 ولدراسة دلالة الفروق بين القيمة المعيارية ومتوسطها الحسابي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية:** يوجد هناك معوقات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **الفرضية البديلة:** لا يوجد هناك معوقات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: اختبار T-Test One Sample يوجد هناك معوقات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
T1	4.710	41	.000	.57596	.3290	.8229

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

بما يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك فرق موجب بين قيمة المتوسط الافتراضي (3) وقيمة المتوسط الحسابي للمحور الأول (3.57) حيث بلغ الفرق (0.57) وهذا يدل على أن الفرق مبرر، كذلك T المحسوبة أكبر من T المجدولة والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي أنه يوجد هناك معوقات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8.4. مناقشة النتائج المتوصل إليها: وبعد قيامنا بالتحليلات الإحصائية اللازمة واختبار صحة الفرضيات توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتي سنعمل على مناقشتها في هذه الجزئية:

- يتضمن النظام المحاسبي العديد من الصعوبات عند تطبيقه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كارتفاع تكلفة تطبيق هذا النظام على هذه المؤسسات وكذلك غياب مراكز التدريب الخاصة بتأهيل المحاسبين، وهذا أكده كل من (مرحوم، 2017)و(سعيداني، 2014)، حيث ذهبا في دراستهما إلى أن النظام المحاسبي المالي لا يتلاءم بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاحتوائها على صعوبات عديدة تجعله غير قابل للتطبيق بالشكل المطلوب وعليه ذهبا الباحثان إلى ضرورة تكثيف الدورات التكوينية للتغلب على الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا المعيار.
- توصلت دراسة (شرشافة، 2012) إلى أن اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الى تحسين الأداء المحاسبي للمنشأة بما يمكنها من الوصول إلى مصادر تمويل محلية وأجنبية، وهذا ما أكدته دراستنا بأن هذا المعيار يفيد المستثمر من خلال استطاعة هذا الأخير مقارنة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات التي تطبق IFRS for SMEs، وبتالي يسهل عليه اتخاذ القرار المناسب بالمساهمة في هذه المؤسسات من عدمه، كما أضافت دراستنا استفادة الدولة من خلال زيادة الحصيلة الجبائية من هذه المؤسسات، وكذلك الملاك بتخفيض تكلفة اعداد ميزانياتها مقارنة بالنظام المحاسبي المالي.
- وكنقطة أخيرة أضافت دراستنا بأنها تخفف الضغط على المحاسب من خلال تقليل متطلبات الإفصاح والقياس مقارنة بما يتطلبه النظام المحاسبي المالي.

5. **خاتمة:**

تناولت هذه الدراسة أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاولت الإجابة على الإشكالية التالية ما مدى أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية؟، بحيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- ✓ إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في بيئة الأعمال الجزائرية له معيقات عديدة، حيث أن هذا النظام حسب أفراد العينة يحتوي على متطلبات قياس وإفصاح لا تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة؛
- ✓ ومن جهة أخرى فإن الآليات المتعلقة بالقياس والافصاح التي جاء بها المعيار كانت أكثر ملاءمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالنظام المحاسبي المالي، كون أن هذه المتطلبات مناسبة أكثر إلى هذا النوع من المؤسسات؛
- ✓ وكنتيجة أخرى توصلت هذه الدراسة أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعل القوائم المالية أكثر شفافية وبتالي فإن هذا المعيار بديلا مناسبا وحلا أمثل لأغلب المشاكل التي كانت تعاني منها هذه المؤسسات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي.

توصيات الدراسة:

إمانا منا بأهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإننا نقترح على المجلس الوطني للمحاسبة كونه الهيئة المشرفة على تنظيم المحاسبة في الجزائر بوضع خطة إستراتيجية مناسبة لتقييم النظام المحاسبي المالي وتكييفه مع معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نقترح على مراكز البحث العملي في الجزائر بتكثيف الندوات والمؤتمرات التي تتناول هذا الموضوع من أجل التحسيس بأهميته كونها البديل الأمثل للنظام المحاسبي المالي في بيئة الأعمال الجزائرية.

6. قائمة المراجع:

1. إلياس شرشافة. (2012). مدى ملاءمة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . سطيف، الجزائر: دراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية جامعة فرحات عباس سطيف.
2. القانون القانون رقم 07/11. (25 نوفمبر، 2007). المتعلق بالنظام المحاسبي المالي. الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 25/11/2007.
3. حنان جودي. (2017). إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي. بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.
4. خديجة عطية، ومالك مرهون. (ديسمبر، 2018). امكانية تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 3(2)، الصفحات 79-99.
5. عاشور كتوش. (2009). متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 5(6)، الصفحات 289-312.
6. عبد الرحمان ياسر ، وعماد الدين براشن. (جوان، 2018). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات . مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، صفحة 218/ 232.214.
7. عمر عزاوي، وامال مهاوة. (2012). المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص وتحدي الدول النامية. مجلة الباحث(11)، الصفحات 95-102.
8. قانون قانون رقم 17/02. (11 جانفي، 2017). المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية رقم 02 بتاريخ 11/01/2017.
9. قصي عبد الحليم صفوان . (2017). مداخلة بعنوان(تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم). (صفحة ص12). بغداد: جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة
10. محمد الحبيب مرحوم. (2017). أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للكيانات الصغيرة ومتوسطة الحجم(IFRS for PME). سيدي بلعباس، الجزائر: دراسة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية بجامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس.
11. محمد السعيد سعيداني. (2014). مدى فاعلية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بومرداس، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة أمحمد بوقرة مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادةالماجستير.
12. مصطفى عوادي. (2017). الملتقى الوطني حول 6-7.